

الشكوى

يقصد بالشكوى بالمعنى الواسع إبلاغ كل شخص شهد ارتكاب جريمة أو علم بوقوعها الإدعاء العام أو أحد مأموري الضبط القضائي عنها ، وتأصيل هذا الامر يرجع إلى المادة (٣٤) من النظام الأساسي للدولة التي تعطي للمواطنين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من امور شخصية أو فيما له صلة بالشئون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون وكذلك المادة (٢٨) من قانون الإجراءات الجزائية.

الا ان الشكوى بالمعنى الضيق تقضي وجوب تقديمها في بعض الجرائم لإتخاذ إجراءات قانونية في الجريمة التي تنطوى عليها ، ومن أمثله هذه الجرائم جريمة استيفاء الحق بالذات المنصوص عليها في المادة (١٩٠) من قانون الجزاء، و جريمة التهديد والوعيد المنصوص عليها في المادة (٢٤٦) من ذات القانون. فإن قدمت الشكوى في مثل هذه الجرائم تتخذ كل الاجراءات القانونية مثل الاستجواب وسماع الشهود و المعاينة والحبس الاحتياطي.

شكل الشكوى :

الشكوى بشكل عام قد تكون شفهية او كتابية ، وعلى الشاكي تقديمها إلى احد أعضاء الإدعاء العام في دائرة اختصاصه أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في هذه الدائرة.

ما يترتب على تقديم الشكوى :

- إذا قدمت الشكوى إلى الإدعاء العام يبادر بتحقيقها وإظهار عناصر الجريمة محل هذه الشكوى بسؤال أطرافها وشهودها واستجواب المتهم فيها وإجراء معاينة لمكان وقوعها إذا لزم الأمر .
- وإذا تقدمت لأحد مأموري الضبط القضائي فيقوم بإجراءات الإستدلال أخذا في الاعتبار طبيعة كل قضية وأهميتها وخطورتها على المجتمع .
- وقد يتصرف الإدعاء في القضية بحفظها ، أو إحالتها الى المحكمة وفق ثبوت الادلة فيها .

التنازل عن الشكوى أو البلاغ :

إذا تنازل المجني عليه -بوجه عام - عن حقة وكانت الواقعة قليلة الاهمية أو سوف يترتب عليها مساس بمستقبل المتهم إذا أحيلت إلى المحكمة وصدر حكم بمعاقبة فيها فقد يقرر الإدعاء العام حفظها لعدم الأهمية .

وإذا كان الدليل غير كاف قبل المتهم تحفظ لعدم كفاية الدليل، او لعدم الصحة إذا تبين بالتحقيق أن الواقعة المبلغ بها غير صحيحة ، أو غير ذلك من أسباب الحفظ .

أما التنازل عن الشكوى في الجرائم التي تعد قيماً على سلطة الإدعاء العام في تحريكها فيترتب عليه إنقضاء الدعوى العمومية بالتنازل ، و إذا لم يقدم صاحب الحق في الشكوى في هذه الجرائم شكواه في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ علمة بالجريمة ومرتكبها يعتبر تنازلاً عن حقة في تقديمها فلا تقبل بعد ذلك .



الشكوى

مع تحيات
مطبعة الادعاء العام